○ تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية، وهي التحويلات المالية التي تعبر الجسور بين الضفتين، كموارد فردية او مؤسساتية؛ وكذلك أجور العمال الفلسطينيين المشتغلين في اسرائيل. وقد ارتفعت هذه التحويلات من ١١ بالمئة العام ١٩٦٧، الى ما يزيد على ٤٠ بالمئة في الوقت الحاضر. وتقدر حصة أجور العمال الفلسطينيين بـ ٢٥ بالمئة من هذه التحويلات، بينما تعادل تحويلات الخارج ١٥ بالمئة، بزيادة اربعة بالمئة عما كانت عليه في العام ١٩٦٧.

○ ظهور منافس جديد في أسواق المناطق المحتلة، لم يكن متواجداً قبل عشرين سنة، هو المصانع المقامة في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، التي بدأت، مؤخراً، بانزال سلعها الى اسواق هذه المناطق.

○ تحولات في العمالة.

○ ازدياد العمالة في سوق العمل الاسرائيلي، من حيث الكم، بسبب فتح ابواب المشاريع الاسرائيلية لها، وليس لاسباب داخلية. وهذا التحول يعود بالضعف على عملية التطور الاقتصادي، لأنه مرتبط بمصادر خارجية، وتتحكم فيه قوى غير ذاتية، محلية (**العودة**، العدد ١١٩، ٤/٦/١٩٨٧). ويؤكد بنبنستي ان اسرائيل، بعد هذه السنوات، اصبحت تشرف على جميع ادوات السياسة الاقتصادية في المناطق، وتستخدمها، غالباً، كعصا وكجزرة: جزرة لرفاه الافراد، وعصا من أجل الجمود الجماعي ـ القومي. وحتى ان لم تكن خطتها كذلك منذ البداية، فقد جاءت نتائج السياسة الاسرائيلية، في هذا المجال، كما يلي: عدم تنمية محلية؛ قمع كل مبادرة اقتصادية فلسطينية مستقلة قد تسيء الى احادية علاقات الاعتماد على اسرائيل؛ الحؤول دون منافسة نزيهة للمنتجات المحلية مع منتجات اسرائيلية؛ غياب مفروض قسراً لمبادرات مركزية للاستثمارات ومؤسسات وساطة مالية تجمع الاموال للاستثمارات ـ على حد قول مصرف اسرائيل؛ امتصاص خارجي لفائض الطاقة البشرية، بحيث لا تكون هناك حاجة الى خلق اعمال لهم في اماكن اقامتهم.

«ان كل هذه الامور حولت اقتصاد الدولة الفلسطينية في المناطق [المحتلة] الى اداة يتحكم بها الاقتصاد الاسرائيلي، ومصدر للعمل الرخيص والخدمات الرخيصة». وهي سياسة «تهدف الى القضاء على كل امكان لنمو قطاع فلسطيني مستقل وحي ومتطور، من شأنه ان يشكل، يوماً ما، بنية تحتية لدولة» (**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ٥/٥/١٩٨٧).

خيارات متناقضة

أدت التطورات داخل المجتمع الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الى اثارة مخاوف عدد كبير من الاسرائيليين، الذين بدأوا يناقشون، بكثير من التفاصيل، سمات الجيل الفلسطيني الجديد، جيل الاحتلال، وتطور وعيه القومي، وبروز سمات مميزة لشخصيته الوطنية ـ كما اسلفنا. غير ان التطورات الديمغرافية، الراهنة، والمحتملة، على صعيد هذه المناطق، احتلت الاهمية الاولى في سلسلة الموضوعات المثارة على نطاق واسع في اسرائيل، في أعقاب مرور عشرين سنة على احتلالها للضفة والقطاع، والتي بدأ يجد فيها بعض الاسرائيليين خطراً على دولة اسرائيل، بينما لا يوليها آخرون أية اهمية؛ الا ان الجانبين يقران بوجود مشكلة فلسطينية، ويطرحان حلولاً تنسجم مع رؤيتهما للمشكلة. بين هؤلاء البروفيسور سوفير الذي اعتبر المشكلة الديمغرافية اكبر تهديد لشخصية الدولة اليهودية الصهيونية، والتي تستوجب اتخاذ قرارات سياسية شجاعة، وصعبة، «لدرء الشر قبل فوات الاوان». وينطلق سوفير من الافتراض القائل بأن التطورات الديمغرافية الجارية منذ عشرين عاماً، سوف تستمر، وسوف يكون في البلاد في العام ٢٠٠٠ حوالى ٤,٣ ملايين يهودي وحوالى ٣,٧ ملايين عربي. وهذه النبوءة تشتمل على هجرة ٥ ـ ١٥ ألف يهودي سنوياً. ويتمثل مغزى هذه النبوءة الديمغرافية لعام ٢٠٠٠ في اعتبار «أرض اسرائيل» (حتى نهر الاردن) دولة ثنائية القومية بنسبة ٥٥ بالمئة لليهود و ٤٥ بالمئة للعرب، بينما سوف تكون النسبة داخل حدود «الخط الاخضر» ٧٨ لليهود مقابل ٢٢ للعرب. ويقول سوفير: «اذا كان اجمالي السكان العرب، البالغ تعدادهم مليونا نسمة في شتى ارجاء ' ارض اسرائيل' ، لا يبعث على الراحة، ولو